# «الطاقة الذرية»: التفاوض لتمديد اتفاق المراقبة مع إيران يزداد صعوبة

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي

«وكالات»: قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل جروسي، أمس الإثنين، إن «تفاوض الوكالة على تمديد اتفاق المراقبة مع إيران يزداد صعوبة».

وذكر جروسي عندما سُئل عن مدى إمكانية أن يمدد الجانبان الاتفاق مرة أخرى في وقت لاحق هذا الشهر «أعتقد أن الأمر يزداد صعوبة».

وأعلن الجانبان في 24 مايو تمديد الاتفاق شهراً.

وكانت مدة الاتفاق المبدئية 3 أشهر.

من ناحية أخرى قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، أمس الاثنين إن الوكالة رصدت مؤشرات في كوريا الشمالية على عمليات إعادة معالجة محتملة لفصل البلوتونيوم، الذي يمكن استخدامه في الأسلحة النووية، عن وقود المفاعلات المستنفد.

والوكالة غير قادرة على دخول كوريا الشمالية منذ أن طردت بيونجيانج مفتشيها في 2009. ومضت كوريا الشمالية بعدها قدما في برنامج الأسلحة النووية الخاص بها واستأنفت سريعا التجارب النووية. وكان آخر تفجير قامت به لسلاح نووي في عام 2017.

وتراقب الوكالة، التي تتخذ من فيينا مقراً، عن بعد حالياً أنشطة كوريا الشمالية في مواقع منها المجمع النووي الرئيسي في يونجبيون، مستخدمة صور الأقمار الصناعية بالأساس.

وقال غروسي في إفادة ربع سنوية إلى مجلس محافظي الوكالة، الذي يضم 35 بلداً، إن الأبخرة تواصل الانبعاث من محطة تخدم مختبرا لإعادة المعالجة في بيونجيانج منذ أعلن في آخر اجتماع عن تصاعد تلك الأبخرة.

وجاء في نص خطابه «المحطة البخارية التي تخدم المختبر الكيميائي الإشعاعي تواصل العمل منذ آخر بيان قدمته للمجلس في مارس.

وأضاف «تتفق مدة تلك العملية مع الوقت اللازم لعملية لإعادة المعالجة في المختبر الكيميائي الإشعاعي. لكن لا يمكن تأكيد أن إعادة المعالجة تحدث بالفعل».

وتابع غروسي قائلا إنه لا يوجد ما يشير إلى أن منشأة في يونجبيون، يُعتقد أنها محطة تخصيب، تعمل، وأن أعمال البناء الداخلية مستمرة على ما يبدو في مفاعل تجريبي يعمل بالماء الخفيف هناك.

وأضاف أن هناك «مؤشرات مستمرة على نشاط» في منشأة تقع على مشارف بيونغ يانغ وتسمى كانغسون، والتي لفتت الانتباه باعتبارها موقعاً محتملاً للتخصيب.

# الكنيست الإسرائيلي سيصوت على الحكومة الجديدة 14 يونيو

جلسة عامة في البرلمان الإسرائيلي «الكنيست»

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال يائير ليفين رئيس الكنيست الإسرائيلي أمس الإثنين، إنه سيصوت على الحكومة الجديدة التي شكلها معارضو رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو بحلول 14 يونيو.

وشكل زعيم المعارضة من تيار الوسط يائير لابيد، ائتلافاً من عدة أحزاب للإطاحة بنتانياهو الذي يتولى رئاسة الوزراء، منذ 12 عاماً.

وقال ليفين أمام المجلس: «ستحدد جلسة البرلمان للتصويت على الحكومة في غضون سبعة أيام، أي بحلول 14 يونيو 2021».

وأضاف أن أعضاء البرلمان سيبلغون بموعد جلسة المصادقة على الحكومة السادسة والثلاثين.

من جهة أخرى ذكرت وسائل إعلام عبرية أن الشرطة الإسرائيلية ألغت «مسيرة الأعلام» التي كانت مقررة يوم الخميس المقبل في مدينة القدس بسبب ما وصفته بـ«التهديدات الأمنية».

ويتم الاحتفال خلال هذه المسيرة بما تعتبر إسرائيل «يوم توحيد القدس».

ويُطلق على المسيرة اسم «مسيرة الأعلام»، وتمر من خلال باب العامود، أحد أبواب بلدة القدس القديمة، وتمر عبر شوارع البلدة، وصولاً إلى حائط البراق، الذي يُطلق عليه الإسرائيليون اسم «حائط المبكى».

# موسكو: مستعدون للحوار مع «الناتو» ولكن بمشاركة خبراء عسكريين

المتحدثة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخروفا

موسكو – «وكالات»: قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، إن روسيا لا تتخلى عن الحوار مع حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وأنها جاهزة لبحث مسائل تخفيف حدة التوتر، ولكن بمشاركة خبراء عسكريين.

وردا على التصريحات الأخيرة للأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ ودعوته لروسيا لاستئناف الحوار مع الحلف، كتبت زاخاروفا على صفحتها في «تليجرام» أمس الاثنين إن «روسيا لا تتخلى عن الحوار مع الناتو».

ونقل موقع قناة «آر تي عربية» عنها القول إن روسيا «جاهزة للبحث الحقيقي لمسائل تخفيف حدة التوتر ومنع وقوع الحوادث. لكن هذه المحادثات لا معنى لها بدون مشاركة الخبراء العسكريين».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عبر عن استعداد موسكو لاستئناف الحوار في إطار مجلس روسيا – الناتو، مشيراً إلى ضرورة أن يبدأ ذلك بالاتصالات بين العسكريين بهدف تقييم الوضع الحقيقي على الأرض.

# «طالبان» تدعو المتعاونين مع القوات الأجنبية في أفغانستان «إلى الندم»

مترجم أفغاني سابق لدى القوات البريطانية

«وكالات»: في إعلان غير متوقع أمس الاثنين، دعت حركة طالبان المسلحة، الذين كانوا يعملون مع القوات الأجنبية في أفغانستان،للبقاء في البلاد بعد انسحاب القوات الأجنبية، وقالت إنهم سيكونون في أمان إذا «أبدوا ندمهم على أفعالهم السابقة».

وجاء في البيان: «لا يجب لأحد أن يترك البلاد حاليا... فالإمارة الإسلامية لن تزعجهم».

وعمل عشرات الآلاف من الأفغان مع القوات الدولية في الأعوام العشرين الماضية، مترجمين فوريين، وأفراد أمن، ومساعدين بقدرات أخرى، ويخشون اليوم انتقام الحركة بعد رحيل القوات الأجنبية، وتقدم كثيرون منهم بطلبات للحصول على تأشيرات لمغادرة البلاد.

ويشار إلى أن الكثير من الدول، ومن بينها الولايات المتحدة، وألمانيا، وبريطانيا، لديها برامج لإعادة توطين الموظفين المحليين الذين عملوا لديها.

وحسب بيانات السفارة الأمريكية، فإن طلبات نحو 18 ألف أفغاني يسعون للحصول على تأشيرة هجرة خاصة، لاتزال معلقة في السفارة في كابول.

وحسب منظمة «نو وان لفت بيهايند» غير الحكومية الأمريكية، قُتل منذ 2016 نحو 300 شخص من الذين عملوا موظفين محليين في الجيش الأمريكي أو أفراد عائلاتهم.

وكان المسلحون يقولون في الماضي، إن الأفغان الذين يعملون مع «الغزاة»، هم «خونة» أو «عبيد».

أما الآن، فتدعوهم الجماعة إلى «إظهار الندم على أفعالهم السابقة»، والامتناع عن المشاركة في مثل هذه الأنشطة في المستقبل.

# برلين تطالب بإلغاء الفيتو في الاتحاد الأوروبي

وزير الخارجية الألماني هايكو ماس

برلين – «وكالات»: دعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس الاثنين الاتحاد الأوروبي إلى إنهاء استخدام حق النقض المتاح لكل دولة عضو حتى لا تصبح أوروبا «رهينة».

وقال ماس في مؤتمر صحافي في برلين: «لم يعد بإمكاننا أن نسمح لأنفسنا بأن نكون رهينة الذين يشلون السياسة الخارجية الأوروبية باستخدام حق النقض. من يفعل ذلك يهدد على المدى الطويل إلى حد ما تماسك أوروبا. لذلك أقول بصراحة، يجب إنهاء حق النقض، حتى لو كان ذلك يعني أننا يمكن أن نخسر نحن أنفسنا التصويت».

ولم يسم ماس دولاً بعينها، لكن المجر عرقلت أخيراً بيانا للاتحاد الأوروبي حول السياسة الخارجية.

وفي الأسبوع الماضي، وجه ميغيل برغر وزير الدولة الألماني للشؤون الخارجية انتقادات لاذعة للمجر.

وكتب على تويتر «المجر عرقلت مجدداً بيان الاتحاد الأوروبي حول هونغ كونغ. قبل ثلاثة أسابيع حول الشرق الأوسط. السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لا يمكن أن تعمل على أساس سياسة النقض. نحن في حاجة إلى نقاش جاد حول سبل إدارة الاعتراض بما في ذلك تصويت بالغالبية المؤهلة».

وفي خلاف علني، رفض وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو تأييد بيان للاتحاد الأوروبي دعا إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين، على أساس أن مواقف مماثلة «منحازة وغير متوازنة».

وهددت المجر، وبولندا باستخدام حق النقض ضد حزمة المساعدات الاقتصادية للتكتل مع كامل ميزانية الاتحاد بسبب اقتراحات بربط مدفوعات الحزمة بشروط حول مبدأ سيادة القانون، وهو ما عدته بودابست ووارسو «ابتزازاً سياسياً».

# زعيمة ميانمار السابقة تحاكم اعتبارا من الإثنين المقبل

زعيمة ميانمار أون سان سوتشي

«وكالات»: تُحاكم الزعيمة البورمية السابقة أونغ سان سو تشي التي أطاح بها انقلاب عسكري في الأول من فبراير الماضي، اعتباراً من الإثنين المقبل في بورما، وفق ما أفادت محاميتها أمس الإثنين.

وقالت المحامية مين مين سو بعدما التقت في العاصمة نايبيداو الزعيمة السابقة التي تخضع للإقامة الجبرية منذ الانقلاب، «ستكون لدينا شهادات من الطرف المدعي ومن الشهود اعتباراً من الإثنين 14 يونيو الجاري»، وأضافت أن سو تشي طلبت أن يبقى الجميع بصحة جيدة.

وتواجه سو تشي الحائزة جائزة نوبل للسلام عام 1991 والتي وُجّهت إليها تهم ستّ مرات منذ توقيفها، اتهامات كثيرة بدءاً بحيازة أجهزة اتصال لاسلكية بشكل غير قانوني إلى التحريض على اضطرابات عامة وانتهاك قانون بشأن أسرار الدولة.

ومنذ الانقلاب، تشهد بورما تظاهرات احتجاجية شبه يومية ترافقها حركة عصيان مدني وطنية، وقُتل قرابة 850 مدنياً جراء قمع حركة الاحتجاج، بحسب جمعية دعم السجناء السياسيين، وأونغ سان سو تشي هي من بين 4 آلاف شخص اعتُقلوا منذ الانقلاب.

ولم يتمكن فريق الدفاع عن سو تشي (75 عاماً) من الاجتماع معها سوى مرتين منذ الانقلاب، وظهرت الزعيمة السابقة علناً في 24 مايو الماضي، للمرة الأولى منذ وضعها قيد الإقامة الجبرية، عندما مثلت أمام القضاء في نايبيداو وبدت «بصحة جيدة»، بحسب محاميتها مين مين سو.

وتهدد المجموعة العسكرية الحاكمة بحلّ حزب سو تشي السياسي، الرابطة الوطنية من أجل الديموقراطية، الذي حقق فوزاً ساحقاً في الانتخابات التشريعية عام 2020، متحدثة عن وجود عمليات تزوير في الاقتراع.

# تعيين زعيم الانقلاب في مالي رئيساً مؤقتاً للبلاد

«وكالات»: عين عاصمي غويتا، الذي قاد انقلاباً ضد الحكومة في مالي في العام الماضي، رئيساً مؤقتاً للبلاد أمس الإثنين.

وقال غويتا إنه سيدافع عن دستور مالي، واتفاقاتها الانتقالية، في مراسم بباماكو. وتعهد بإعادة مالي للديمقراطية.

وأثار انقلاب، أغسطس الماضي، الكثير من الانتقادات الدولية.

وعلق الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إيكواس، عضوية مالي فيهما، وطالبا بعودة الحكومة المدنية في مالي.